

Distr.: General
9 December 2022
Arabic
Original: French



رسالة مؤرخة 6 كانون الأول/ديسمبر 2022 موجهة إلى الأمين العام ورئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أوجه إليكم هذه الرسالة بشأن قيام إيران بنقل مركبات جوية غير مأهولة إلى روسيا، في انتهاك لقرار مجلس الأمن 2231 (2015).

وتستخدم روسيا تلك المركبات الجوية غير المأهولة في حربها العدوانية ضد أوكرانيا خلال هجمات تشنها على البنى التحتية المدنية والمدن في جميع أنحاء أوكرانيا، وتظل بذلك تشكل تهديدا للسكان الأوكرانيين.

وفي رسالتنا المؤرخة 21 تشرين الأول/أكتوبر 2022 (S/2022/781)، شددنا، أنا وزميلي الألماني والبريطاني، على أن الفقرة 7 (ب) من قرار مجلس الأمن 2231 (2015)، الذي اتخذ بتوافق الآراء في عام 2015، تنص بوضوح على أن تمثل جميع الدول للفقرة 4 من المرفق باء لذلك القرار. بيد أن الفقرة 4 من المرفق باء تنص على أن نقل الأصناف المدرجة في القائمة الواردة في الوثيقة S/2015/546 من إيران أو إليها يتطلب موافقة مسبقة من مجلس الأمن. وقد أبرزنا أيضا أن المركبات الجوية غير المأهولة من طرازي مهاجر وشاهد، التي تستخدمها روسيا في أوكرانيا، تقي بالمعايير الواردة في الوثيقة S/2015/546، وأنها صُنعت بعد دخول قرار مجلس الأمن 2231 (2015) حيز النفاذ.

ونظر مجلس الأمن، في مشاورات أجريت في 19 تشرين الأول/أكتوبر، حول مسألة نقل مركبات جوية غير مأهولة إيرانية إلى روسيا.

وإني أشير إلى أن أوكرانيا طلبت رسميا، في رسالة مؤرخة 17 تشرين الأول/أكتوبر 2022 (S/2022/771)، أن تقوم الأمانة العامة بزيارة أوكرانيا لتتفقد المركبات الجوية غير المأهولة الإيرانية المنشأ التي تم انتشالها. وأشير كذلك إلى أن المستشار القانوني للأمم المتحدة أكد خلال جلسة مجلس الأمن التي دعت روسيا إلى عقدها - بالإشارة إلى الرسالة المذكورة أعلاه الواردة من المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا - أن في غياب مزيد من التوجيه من المجلس، ستواصل الأمانة العامة إعداد الاستنتاجات والتوصيات لإدراجها في تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار 2231 (2015)، بما في ذلك بالاعتماد على المعلومات التي تقدمها إليها الدول الأعضاء.

وتوجد سوابق لقيام الأمانة العامة بزيارات، بناء على طلب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، من أجل التحقيق في انتهاكات محتملة للقرار 2231 (2015). وتضطلع الأمانة العامة بدور أساسي إذ نتيج



تحليلاً مستقلاً من أجل إبلاغ مجلس الأمن بحالة تنفيذ هذا القرار. ولذلك يحدوني الأمل في أن يُحاط أعضاء مجلس الأمن علماً في وقت قريب بالموعد الذي ستتمكن فيه الأمانة العامة من القيام بزيارة إلى أوكرانيا. وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) نيكولا دي ريفيير
